



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور التنمية المجتمعية 2

الثقافة





5.....	الملخص التنفيذي
6.....	أولاً: المقدمة
11.....	ثانياً: آثار جائحة كورونا على القطاع الثقافي
14.....	ثالثاً: أهمية قطاع الثقافة في ظروف الجائحة
14.....	رابعاً: آليات التعامل المقترحة لقطاع الثقافة بعد الجائحة
16.....	خامساً: سبل التطوير والفرص والعقبات التي تواجه قطاع الثقافة
16.....	سادساً: القدرات المالية والإمكانات المتاحة
17.....	سابعاً: موازنة وزارة الثقافة ومدى ربطها بالمشاريع
17.....	ثامناً: تحليل موازنة وزارة الثقافة لعام 2020
19.....	تاسعاً: متابعة توصيات تقريرَي حالة البلاد لعامي 2018 و2019
22.....	عاشراً: نظرة مستقبلية
24.....	الحادي عشر: خلاصة
26.....	الثاني عشر: التوصيات



الملخص التنفيذي

تسعى هذه المراجعة إلى تقديم قراءة في الخطط المعلنة لوزارة الثقافة، ومقابلة الأهداف والبرامج والمشاريع المعلنة مع ما طُبّق منها على أرض الواقع، وكيف تمكّنت الوزارة من التكيف مع الظروف المستجدة الطارئة نتيجة إجراءات الحجر المنزلي منذ مطلع شهر آذار وحتى بداية شهر حزيران 2020، في ظل انتشار جائحة كورونا. كما تسعى إلى مراجعة التوصيات الواردة في تقرير حالة البلاد لعام 2019 (الثقافة) للتقاضي عمّا أخذ به منها، ولإعادة قراءة هذه التوصيات والبناء عليها وتعميقها بما يتفق مع أهداف استراتيجية وزارة الثقافة. بالإضافة إلى محاولة عرض نظرة مستقبلية حول تجديد الحياة الثقافية وإغنائها والدور المحوري لوزارة الثقافة في تحقيق هذه التطلّعات، مع تقديم عددٍ من التوصيات التي يمكن وضعها على سُلّم أولويات صانع القرار الثقافي.

أولاً: المقدمة

لم يستقر الحال في وزارة الثقافة منذ نحو ثلاث سنوات من عمر حكومة عمر الرزاز، إذ تقلب على قيادتها ثلاثة وزراء بعضهم أمضى فيها شهوراً معدودة. ويضاف إلى حالة عدم الاستقرار في قيادة الوزارة التراجع المستمر في حجم موازنتها السنوية، والخلل في نظام التعاقب والإحلال الوظيفي فيها. غير أن ذلك كله لم يوقف أنشطة الوزارة وخاصة في التعامل مع جائحة كورونا والسعي إلى التكيف الإيجابي مع ظروف الوباء ومكافحته.

قد تظلم وزارة الثقافة مع واقع ضآلة مواردها المالية والتقلب الدائم في قيادتها إذا حُملت وحدها مسؤولية الضعف في تنفيذ الخطط الاستراتيجية في قطاع الثقافة. وربما لا تخرج الوزارة عن النمط التنظيمي السائد في الدولة، الذي ما زال يلعب فيه الفرد دوراً محورياً، ولعل هذا ما يفسر التباين في أداء الوزارة تبعاً لقيادتها. لا شك أن أغلب الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة هم على درجة عالية من الثقافة، ولبعضهم إسهامات بارزة في مجالات العمل الثقائي المتعددة، وقد حاول عدد منهم ترك بصمة على عمل الوزارة، إلا أن الخلل يكمن في عدم إيلاء العمل المؤسسي أو الجانب المؤسسي ما يستحقه من اهتمام، وعدم الاحتكام إليه، وهذا ما قاد في أغلب الأحيان إلى أن تتوقف المبادرات الفردية للمسؤول فور مغادرته موقع المسؤولية.

لقد أشار تقرير حالة البلاد لعام 2019 (مراجعة الثقافة) إلى أن الوزارة لم تشهد وضع خطة متوسطة المدى، إلا في فترتين وللوزير نفسه، في الأعوام (2006-2008) والأعوام (2017-2019). علماً بأن المشاريع والبرامج الأبرز التي تدرج سنوياً ضمن مشاريع الوزارة وبرامجها هي التي أتت بها خطة (2006-2008). وقد انتهت مدة آخر خطة دون أن يجري تجديدها أو وضع خطة بعدها، رغم أن المشاريع والبرامج الواردة فيها هي ما بُنيت عليها خطة موازنة الوزارة لعام 2020.

وقد تحركت الوزارة في عام 2020 باتجاه إعداد خطة وطنية للثقافة وشكلت فريقاً وطنياً لإعداد الإطار الاستراتيجي للثقافة خلال الأعوام (2020-2024)، وكلفت أصحاب الاختصاص لإعداد دراسات حول العمل الثقائي، وعقدت لقاءات وحوارات تشاورية مع قطاعات ثقافية في محافظات المملكة كافة. وقد أعلنت الوزارة أن الإطار الاستراتيجي من المقرر أن يُنجز مع نهاية تشرين الأول 2020. وتمثل هذه الخطوات جهداً إيجابياً وفي الطريق الصحيح، ولا سيما أنه يتسم بالتشاركية والانفتاح على المجتمع الثقائي. ولم يكن معلوماً مسبقاً المدى الزمني لمهام الفريق ومحددات عمله، وكذلك مهام أصحاب الاختصاص في مسعاهم ومسعى الوزارة لسد النقص في الرؤية الاستراتيجية، إذ استمر عمل الوزارة لسنتين طويلة بوتيرة متشابهة رغم غياب الخطط في أغلب الأحيان.

وبالاستناد إلى النظام الحكومي السائد في التخطيط، القائم على موازنة البرامج والمشاريع التي توضع سنوياً، وبسبب التقلب السريع على قيادة الوزارة، غالباً ما يشارك في إعداد الموازنات كادر الوزارة الثابت ممثلاً بالأمين العام، وبعض مساعديه من المديرين التنفيذيين، وغالباً ما يأتي الوزير ليجد أمامه موازنة مُقرّة بقانون، لا يملك تغييرها، إلا أن النظام الذي تُعدّ فيه الموازنة يتيح للوزير إجراء بعض التعديلات، كأن يُدخل مشروعاً ضمن برنامج قائم، ويكون تنفيذ هذا المشروع على حساب مشاريع قائمة، وهذا يفسّر التباين في مستوى تنفيذ المشاريع عندما تتقلص المخصصات المرصودة لها.

ومن الجدير ذكره أن الوزارة عملت بالتزامن مع إعداد الإطار الاستراتيجي، على إعداد مجموعة من السياسات الثقافية الوطنية على شكل برامج أو خطط أو سياسات عامة من المتوقع انتهاء العمل بها مع نهاية عام 2020. وأبرزها:

- البرنامج الوطني لرعاية الفنون (أول برنامج وطني في هذا المجال).
- البرنامج الوطني للقراءة.
- البرنامج الوطني لرعاية المواهب.
- مشروع مدن الإبداع والفنون.
- الاستراتيجية الوطنية للموسيقى.

كما بدأت الوزارة منذ شهر حزيران 2020 تطوير "النظام الوطني للمعلومات الثقافية"، وهو عبارة عن سلسلة من قواعد البيانات الرقمية التي ستعمل على تقديم معلومات محدّثة ومصنّفة حول الحياة الثقافية في الأردن، وكُلّفت فرق موزعة على الأقاليم الثلاثة لجمع المعلومات.

وعلى أهمية مشاريع الوزارة وبرامجها، أصبح تنفيذ معظمها شبه روتيني، وقلماً يطرأ عليها تطوير إبداعي، فعلى سبيل المثال انطلق مهرجان المسرح الأردني عام 1991، إثر احتلال العراق للكويت وما تبعه من مواقف لدول الخليج العربي وصلت حدّ مقاطعة الأردن بسبب عدم مشاركته في التحالف الدولي ضد العراق، فتأثر قطاع الدراما في الأردن الذي كان يعتمد على السوق الخليجية، ولهذا جاءت مبادرة وزارة الثقافة باستحداث مهرجان للمسرح من أجل تعويض الفنانين الأردنيين عن بعض ما فقدوه نتيجة مقاطعة الدراما الأردنية التلفزيونية. لكن هذا المهرجان رغم مضيّ ثلاثة عقود على إنشائه لم يتمكن من التأسيس لظاهرة مسرحية دائمة، وما زال الأردن يفتقد إلى مسرح دائم للعروض، وكان الأجدى بوزارة الثقافة التفكير في إيجاد حالة مسرحية دائمة، علماً بأن مقومات هذه الحالة متوافرة، مع الحفاظ على المهرجانات التي تؤدي وظيفة محددة تختلف عن

وظيفة المسرح الدائم. إذ إن المهرجانات المسرحية لا تخلق بالضرورة جمهوراً مسرحياً، وجمهورها يقتصر غالباً على الفنانين والمنتقنين.

وثمة مثال آخر يتصل بأقدم المهام التي تقوم بها الوزارة منذ كانت دائرة للثقافة والفنون (أسست عام 1964)، وهي النشر. إذ بدأ النشر بكتاب واحد في السنة الأولى ليتزايد العدد ببطء حتى أصبح يناهز مئة عنوان سنوياً. أما الدوريات، فقد بدأ صدورها بمجلة "أفكار" سنة 1966، وواظبت هذه المجلة على الصدور بما يجعلها واحدة من أعرق المجلات الثقافية العربية، وإلى جانب نسختها الورقية جرى إطلاقها كمجلة إلكترونية تفاعلية. وقد جمعت الوزارة خلال عام 2020 أرشيف المجلة منذ عددها الأول، وأتاحها بصيغة (pdf) وحملتها على موقع منصة الكتب (الكتبا).

كما أصدرت الوزارة مجلات "فنون"، و"صوت الجيل"، و"التراث الشعبي"، و"وسام" الموجهة للأطفال، إلا أن صدور هذه المجلات باستثناء "أفكار" و"وسام"، ظلّ بين حجب وظهور، وقد تقرّر في شهر آب 2020 إعادة إصدار مجلتي "صوت الجيل" و"فنون".

وبقيت الوزارة تقوم بدور الناشر، ثم حدث تطور في عملية النشر، يتمثل في مشروع مكتبة الأسرة الأردنية الذي بدأ سنة 2007 وما زال مستمراً، وهو يتضمن طباعة كتب يتراوح عددها بين 50 كتاباً و100 كتاب سنوياً، وبيعها للجمهور بأسعار رمزية. وقد حقق هذا المشروع جانباً مهماً من أهداف النشر الواردة في نظام النشر، لذلك لم يبق ما يبرر بقاء برنامج النشر قائماً، إذ يمكن أن يتحول هذا البرنامج كاملاً إلى برنامج دعم النشر ومشروع مكتبة الأسرة.

وأصدرت الوزارة أثناء إعداد هذه المراجعة، تعليمات جديدة بخصوص سياسة دعم المؤلف من خلال دعم نشر الكتاب. وتنطوي هذه التعليمات على تغيير عن السياسة السابقة المعتمدة منذ منتصف التسعينات، والتي جاءت تصويماً لسياسة النشر التي عمل بها منذ نشأة دائرة الثقافة والفنون أواسط ستينات القرن الماضي، وكانت قائمة على نشر الكتب وتوزيعها بشكل مباشر، ما أدى إلى تكديس الكتب المطبوعة في مستودعات الوزارة غير المؤهلة للتخزين، إذ تسربت إليها مياه الأمطار وأتلفت كميات كبيرة منها. ومن الأسباب الأخرى التي دفعت الوزارة لتصويب سياسة النشر في منتصف التسعينات، الرغبة بتوسيع انتشار الكتاب، إذ إن آليات التوزيع التي كانت (وما زالت) متباعدة في الوزارة قائمة في الغالب على الإهداء (التوزيع المجاني) داخل حدود الأردن، وقد ثبت أن هذه السياسة عقيمة، ولم تساهم في وصول الكتاب إلى القارئ الحقيقي، وكثيراً ما كانت الكتب تقع في أيدي أشخاص منتفعين وتجّار كتب يحصلون عليها بالمجان، يضاف إلى ذلك أن نظرة المواطن للكتاب المجاني نظرة سلبية تقلل من قيمته، فساد العزوف عن اقتناء

منشورات الوزارة، وتسبب ذلك بعودة أزمة تخزين الكتب وتكدسها في المستودعات. ومن الأسباب المهمة لتصويب سياسة النشر تلك، تخفيف العبء المالي على الوزارة التي كانت تتولى كلفة نشر الكتاب بالكامل ودفع مكافأة للمؤلف، فأصبح بإمكانها زيادة عدد الكتب المنشورة دون أن يترتب عليها أعباء مالية إضافية نسبياً. ومن جانب آخر، نظرت الوزارة إلى أهمية تنشيط دور النشر الأردنية في نشر الكتاب الأردني، إذ إن المؤلف، ضمن سياسة دعم النشر، كان يلجأ إلى دار النشر التي يراها مناسبة لتتولى طباعة كتابه والترويج له وتوزيعه، وبخاصة في معارض الكتب الدولية والعربية. وقد تحقق هذا الهدف، وحظي الكتاب الأردني بالانتشار من خلال تلك السياسة.

لكن وزارة الثقافة أعادت النظر بالتعديلات على تعليمات دعم المؤلف التي أقرتها في شهر تشرين الثاني 2020، وذلك من خلال طلبها زيادة عدد النسخ العائدة لها لتصبح 300 نسخة، ومنح 700 نسخة للمؤلف من أصل النسخ الألف المطبوعة من كل كتاب من دون أن تعيد النظر في طريقة حساب قيمة الدعم أو رفع سقفه، وهذا يمثل في رأي قطاع من الناشرين تراجعاً عن سياسة تشجيع القارئ الحقيقي على اقتناء الكتاب، لأن نسخ الوزارة ستوزع بحسب هذا الرأي كيضمان اتفاقاً وبالمجان في معظم الأحيان، كما أن من شأن هذه التعديلات أن تلحق الضرر بدور النشر، فسوق الكتاب في المملكة محدود، ومعظم النسخ المطبوعة من الكتاب المدعوم ستوزع مجاناً من طرف الوزارة أو المؤلف، فضلاً عن أن الكتب المحلية عموماً لا تحظى بأولوية من قبل القراء غالباً. يضاف إلى ذلك أن معارض الكتب العربية والدولية تقرر تأجيلها أو إلغاؤها منذ بدأت جائحة كورونا. وهو ما يعني تكديس النسخ لدى الناشر وتضاؤل إمكانية استرداد الكلف المدفوعة لإنتاج الكتاب؛ فالدعم من الوزارة بالكاد يغطي كلفة الطباعة وحدها، وربما يؤدي هذا إلى عزوف الناشرين عن إدراج الكتب المدعومة ضمن إصداراتهم، وبالتالي لجوء المؤلفين للمطابع مباشرة، والنتيجة المتوقعة غياب تلك الكتب عن المعارض، وحرمانها من الوصول إلى أسواق جديدة، وتكريس حالة التوزيع المجاني للكتب في ظل العزوف عن القراءة وعدم الإقبال على الكتب المحلية والافتقار إلى قنوات تسويقية مناسبة لها.

بينما ترى وزارة الثقافة¹ أن سياسة الدعم السابقة لنشر الكتب، تكتنفها نقاط ضعف عميقة ومخالفات تصل إلى حد الفساد، وذلك بعدم التزام المؤلفين والمطابع/ دور النشر بعدد النسخ المتفق عليه والوارد في اتفاقية النشر، والاكتفاء بتسليم الأعداد المخصصة للوزارة. ثم عدم التزام المؤلفين والمطابع/ دور النشر بالمواصفات ومعايير الجودة المطلوبة مما يسيء لسمعة الوزارة. بالإضافة إلى عدم قدرة الوزارة على إنفاذ الاتفاقيات وفق

1 كتاب وزارة الثقافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 31 كانون الأول 2020.

الشروط السابقة. وترى الوزارة أن مبلغ الدعم الذي يصل إلى 1500 دينار كافٍ ويغطي الكلفة.

وإذا كانت تعليمات النشر التي صدرت في منتصف التسعينات قد صيغت من خلال حوار بين أطراف العملية الثلاثة (الوزارة، والمؤلفين، والناشرين)، فإن التعليمات الجديدة لعام 2020 - لما أثارته من جدل - كانت تتطلب التحاور مع القطاع الثقافي والأطراف العاملة في صناعة الكتاب، وبخاصة اتحاد الناشرين.

وعموماً، لا يعاني القطاع الثقافي، ولا وزارة الثقافة، من نقص في الأفكار لمشاريع ثقافية تحتاجها البلاد، فعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة عُقدت مؤتمرات ثقافية خرجت بسلسلة من التوصيات للارتقاء بالشأن الثقافي، وقد أُدرج بعضها في أبرز خطة قدمتها الوزارة في تاريخها، وهي خطة (2006-2008)، التي أخذت بتوصيات مؤتمر الثقافة الوطني الذي عُقد عام 2004 إثر إلغاء وزارة الثقافة في التشكيل الحكومي لتلك السنة. كما أن الهيئات الثقافية ما انفكت تقدم إلى جانب الناشطين الثقافيين مقترحات لتنفيذ بعض المشاريع. وقد قدم وزير الثقافة عام 2011 خطة طموحة لمجلس الوزراء تضمنت عشرات المشاريع بكلفة إجمالية مقدارها 60 مليون دينار، ورغم أهمية العديد من المشاريع المدرجة في تلك الخطة إلا أنها بدت غير واقعية بالنسبة للمجلس، الذي طلب إعادة النظر في الخطة وتكييفها كي تصبح "واقعية ويمكن تمويلها"، وبالرغم من اختزال الخطة إلى نحو الربع إلا أنها لم تتحقق لعدم تمكن الوزير صاحب المبادرة من إقرارها قبل مغادرته منصبه، فعادت الوزارة إلى تنفيذ المشاريع والبرامج التي تقلصت مخصصاتها إلى رُبع الميزانية.

وهناك المشاريع التي تحمل صفة دائمة، مثل قواعد البيانات للقطاع الثقافي، التي يتعين تغذيتها بصورة دائمة، فليس مقبولاً أن تكون قاعدة بيانات الكتاب والفنانين والهيئات الثقافية مغلقة، إذ إن القطاعات الثقافية متحركة، والمبدعون ينتجون أعمالاً طوال الوقت، ومنها ما يُكشف عنه بعد وفاتهم. وفي الوقت نفسه يؤكد مبدعون جدد باستمرار، وكل هذه المعلومات والبيانات تحتاج إلى تجديد وتحديث وتعديل. إن قواعد البيانات للقطاع الثقافي نموذج من المشاريع الدائمة، التي لا يمكن أن تنهض بها إلا مؤسسات كبيرة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى معهد تدريب الفنون الذي أنشئ عام 1966، ويقدم خدماته لأبناء العاصمة، فهو أحد المشاريع الاستراتيجية في زمن لم تكن فيه الفنون منتشرة على نطاق واسع في المملكة، إذ غاب عن اهتمام الجامعات إنشاء أقسام وكليات للفنون تخرج فنانين محترفين، ولم تكن مراكز التدريب الخاصة شائعة بعد. فأدى المعهد دوراً مهماً في إشاعة الفنون في المجتمع، وتدريب أصحاب المواهب والأخذ بيدهم وصقل مهاراتهم. وبالرغم من إنشاء مديريات للثقافة في المحافظات بدءاً من سنة 1991، إلا أن

تجربة تدريب الفنون ظلت محصورة في العاصمة وحُرم أبناء المحافظات من خوضها بينما هم بأمس الحاجة لها، وذلك لغياب الكليات الفنية، ولضعف الإمكانيات المادية. ثم تمكّن المعهد من فتح فرعين له في إربد والزرقاء عام 2020.

ثانياً: آثار جائحة كورونا على القطاع الثقافي

من الواضح أن القطاع السياحي أكثر القطاعات تضرراً بجائحة كورونا، يليه في ذلك القطاع الصناعي، إذ توقّف قطاع السياحة طوال فترة الحجر ثم عاد للعمل تدريجياً وإن بوتيرة أقل مقارنة بالفترة التي سبقت انتشار الجائحة، وضمن هذا القطاع يندرج قطاع الصناعات الثقافية الضعيف أساساً، والذي تضرر إلى حدّ التعطّل. فعلى سبيل المثال، توقّفت المطابع ودور النشر عن العمل، وأُلغيت أو أُجّلت معارض الكتب المحلية والخارجية التي تمثل المورد الرئيس لدور النشر، وكذلك الحال بالنسبة إلى المهرجانات الثقافية، والحفلات الموسيقية والغنائية، وأعمال الإنتاج السينمائي -على ضآلتها-، وكذلك أعمال الإنتاج المسرحي، ومعارض الفنون التشكيلية، والندوات والمؤتمرات الثقافية المخطّط لها، ورغم الوضع الاستثنائي استطاعت بعض المؤسسات والجهات العاملة في القطاع الثقافي التكيف قدر الإمكان مع ظروف الجائحة والحجر المنزلي، ومنها مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية.

وقد أطلقت وزارة الثقافة مع بداية الأزمة حزمة من المشاريع الثقافية تحت عنوان "حزمة التكيف الثقافي"، ومن أبرز هذه المشاريع برنامج "الثقافة من قرب" الموجه للمحافظات، والذي نُفذ من خلال مديريات الثقافة والمراكز الثقافية التابعة لها والهيئات والجمعيات الثقافية المسجلة ضمن مظلة الوزارة، ويشتمل على تنفيذ 35 - 40 فعالية ثقافية كل أسبوع من خلال المنصات الرقمية.

وهناك أيضاً منصة تدريب الفنون والصناعات الثقافية (شغفي)، وتسعى إلى بناء قدرات الشباب في مجالات الكتابة الإبداعية، والفنون التشكيلية، والموسيقى، والتصوير، وصناعة الأفلام والإنتاج، والصناعات الثقافية والإبداعية، وفنون التصميم. وعملت المنصة على توفير نحو 100 برنامج تدريبي مجاني في المرحلة الأولى.

كما أطلقت الوزارة منصة الكتب والمجلات (الكتّاب)، وهي منصة تقدّم باقة من الكتب المجانية بصيغة (Pdf)، ما يمكن المستخدم من قراءتها في أيّ وقت. وبدأت (الكتّاب) في المرحلة الأولى بنحو 5000 كتاب، مركّزة على الكتاب الأردني، وأدخل في المرحلة الأولى من هذا البرنامج 1500 كتاب أصبحت متاحة للجمهور.

وأطلقت الوزارة أيضاً مسابقة "موهبتني من بيتي"، بهدف خلق حالة ثقافية اجتماعية داخل الأسرة في أوقات الحظر والتباعد الاجتماعي، واكتشاف المواهب في مجالات الثقافة والفنون. وحققت المسابقة حضوراً شعبياً كبيراً.

ومن المشاريع التي أطلقتها الوزارة جائزة التوثيق الإبداعي لزمّن وباء كورونا (يوميات "كلّ مرّ سيمرّ")، وتهدف إلى ترويج ثقافة التدوين وكتابة اليوميات وسط المثقفين والعامّة في المجتمع، وتحديدأ في أوقات الأزمات والظروف الخاصة، وتوفير محتوى ثقافي يوثق حياة الأفراد والجماعات ومشاعرهم وتفاصيل الحياة وتحولاتها في زمن الوباء، ما قد يجعل المحتوى الثقافي الناتج عنها مادة للأعمال الفنية والثقافية ومصدراً للباحثين والمهتمين في هذه المرحلة من التاريخ.

أما برنامج التراث الثقافي الوطني، فتقدّم من خلاله نماذج من التراث الثقافي الوطني من أرشيف وزارة الثقافة والمكتبة الوطنية. ويتم بثّ نحو 100 مسرحية وأوبريت غنائي على المنصات والقنوات الرقمية للوزارة من الأعمال التي شاركت في مهرجانات المسرح الأردنية والأعمال الأردنية التي شاركت في المهرجانات العربية والدولية.

لقد وقفت وزارة الثقافة في الصف الأول للوزارات وقدمت نموذجاً جديداً في التعاطي مع الأزمات. فقد حقق الموقع الإلكتروني للوزارة خلال الجائحة أكثر من 38 مليون زيارة، وأكثر من 96 ألف مشاركة في مسابقة "موهبتني من بيتي" خضعت للتقييم من خلال لجان واسعة شكّلت لهذه الغاية، وتوزعت المشاركات في حقول شملت معظم الجوانب الإبداعية المتداولة، والتزمت الوزارة بتقديم 100 جائزة للمشاركين الفائزين كل أسبوع، قيمة كلّ منها 100 دينار، باستثناء الفائز بالمرتبة الأولى الذي خُصصت له جائزة مقدارها 500 دينار. واستمرت المسابقة تسعة أسابيع، وتلقّت الوزارة دعماً لها من "اليونيسيف" ومن المؤسسات الوطنية.

ويمكن القول إن برامج التكيّف الثقافي التي نفذتها الوزارة خلال فترة الوباء استهدفت الاستثمار الأمثل للوقت، والتخفيف من حدة تأثيرات التباعد الاجتماعي، واستخدام جميع الأدوات الممكنة لخلق واقع ثقافي يرافق الحالة، وهو ما أوجد مناخاً إبداعياً وكشف عن آلاف الموهوبين من جميع الفئات والأعمار، لا سيما أن الوزارة أطلقت أكثر من 100 برنامجاً تدريبياً في حقول الفنون والصناعات الثقافية أفاد منها عشرات الآلاف ممن تلقّوا التدريب وبناء القدرات.

إن الرغبة في جعل الثقافة أقرب إلى الجماهيرية منها إلى النخبوية التي صبغت قبل انتشار الجائحة، وضعت الوزارة أمام مسؤولية تقديم نموذج يختلف عما كانت تفكر به من الاستراتيجيات للتعاطي مع المشهد الثقافي القادم، وبما يجعل المحافظات محطّ

العناية والمتابعة. ولا بد أن الوزارة قد أدركت من خلال مشاريعها الأخيرة أن هنالك تفاعلاً كبيراً معها من أبناء الأطراف والمناطق النائية، وهذا كان خارج الحسابات في أغلب الخطط، فالمنصات التي اجترحتها الوزارة وأعطت دوراً واسعاً للأسرة في تشجيع الأبناء على المشاركة، وبساطة شروط المشاركة، وتنوع الحقول، وسهولة التواصل والدخول إلى هذه المنصات، منحها فرص النجاح وحسنت شروط بقائها حتى خارج شروط الظرف الصحي.

وانطلاقاً من الإدراك بأن الثقافة تمثل خطاً دفاعاً متقدماً ضد الوباء، ساهم التوجه نحو تطويق الوباء ومكافحته، في تطويع أدوات الوزارة لتكون مرنة بما يكفي للتعامل مع هذا الظرف.

ولأن مسابقة "موهبتني من بيتي" الأكثر بروزاً في مجهود وزارة الثقافة في فترة العزل المنزلي والأكثر انتشاراً وتحقيقاً للتفاعل، فهي تستحق أن تستمر، إذ تمثل مبادرة ثقافية تُحسب للإدارة الثقافية، وتضع الوزارة أمام حقيقتين:

أولاً: وجود عدد كبير من الشباب المثقف الذي قدّم إبداعات وأعمالاً مميزة، وهذا يعني أن على الوزارة إعادة ترتيب أوراقها الثقافية وخططها المستقبلية لتستطيع استيعاب هذا العدد من المثقفين القادمين، الذي سيعانون إذا لم تُطور المراكز الثقافية وترداد عدداً ونشاطاً.

ثانياً: وجّهت هذه المسابقة الأردنيين إلى موضع آخر من الجائحة، ونجحت في استحداث تجربة جديدة لا يجوز أن تتوقف على هذه المسابقة، بل ينبغي أن تتعداها نحو إدخال الثقافة ضمن علم الأزمات الأردني، وأن تكون الثقافة بأنواعها ذراعاً مهمة في إدارة الأزمات ككل من الناحية العملية، وسيسجل الأردن حالة جديدة وفريدة من نوعها إن تم هذا الأمر².

لقد نجحت الوزارة في فتح آفاق جديدة وتوفير الفرص أمام الجمهور كي يكون منتجاً لا مجرد متلقٍ أو مستهلك للثقافة، وهو طموح عبّر عنه وزير الثقافة باسم الطويسي، وثبت أنه طموح قابل للتحقق.

2 زياد الشخانية، الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة.

ويُذكر أن وسائل الإعلام أبدت اهتماماً ملحوظاً بالخطة التنفيذية لـ "المبادرة الوطنية لنشر التربية الإعلامية والمعلوماتية" (2020-2023)، وهي خطة أطلقها الوزير الذي شغل سابقاً منصب عميد معهد الإعلام الأردني، ويمكن عدّها في تفاصيلها خطة حكومية، تنفَّذ عن طريق وزارة التربية والتعليم ووزارة الشباب والجامعات، ويكون لوزارة الثقافة دور تكميلي.

وبشأن التفاعل مع برامج وزارة الثقافة أثناء أزمة كورونا، هناك من يرى أن الانطباعات العامة السائدة منذ سنوات عن الأوضاع الثقافية في المملكة لا تعكس حقيقة ما هو موجود من إبداعات فنية وثقافية، ومن أجيال شابة تتمتع بمواهب عالية، والسبب في ذلك افتقاد "الإطار الصحيح" لرعاية المبدعين والوصول إليهم وتشجيعهم لإشهار ما لديهم من طاقات إبداعية³.

ثالثاً: أهمية قطاع الثقافة في ظروف الجائحة

دلت التجربة التي مرّ بها الأردن أثناء جائحة كورونا على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة في مساعدة المجتمع على مواجهة الظروف الطارئة، واستثمار الوقت لتطوير القدرات، وتقديم قيمة مضافة في أحلك الظروف.

ويمكن القول إن الوباء أوجد تحدياً جديداً على الصعيد الثقافي، يتمثل في كيفية إعادة تأطير الفئات الموهوبة المكتشفة من خلال مسابقة "موهبتني من بيتي"، ودمجها في المشهد الثقافي والإبداعي الوطني.

رابعاً: آليات التعامل المقترحة لقطاع الثقافة بعد الجائحة

بات من الملح إيجاد إطار تخطيطي لقطاع الثقافة يستطيع وضع الخطط الاستراتيجية للقطاع ويوزع الأدوار بين القطاعات الثقافية الفرعية، وينسق في ما بينها، ويوفر التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج الواردة في الخطط. هذا الإطار يمكن أن يكون المجلس الوطني الأعلى للثقافة، الذي يضم إلى جانب الحكومة الممثلة بوزارة الثقافة، الهيئات الثقافية، ومؤسسات القطاع الخاص الفاعلة في المجال الثقافي، والقطاعات الأكاديمية المعنية بالثقافة، والوزارات ذات الصلة (التربية والتعليم، والتعليم العالي، والأوقاف، والشباب، والداخلية، والإدارة المحلية، والخارجية، والسياحة)، إضافة إلى الرموز الثقافية الوطنية ومسؤولين سابقين في وزارة الثقافة.

3 حسين الرواشدة، الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة.

ولا بد أيضاً من إعادة إحياء صندوق دعم الثقافة ليشكل داعماً مادياً لتحقيق خطط المجلس، وإيجاد إطار تنظيمي موحد للهيئات الثقافية التي زاد عددها على سبعمئة هيئة، في سبيل توحيد الجهود والإمكانات في إطار المجلس.

جهود أخرى للوزارة:

ضمن جهودها في مواجهة أضرار جائحة كورونا على القطاع الثقافي، نفذت وزارة الثقافة حزمة إجراءات عاجلة مرتبطة بدعم المتضررين أو الذين فقدوا عملهم نتيجة الإغلاق والأوضاع الطارئة المستجدة، وأبرز هذه الإجراءات:

- تقديم دعم مالي مباشر إلى لجنة التكافل في نقابة الفنانين استفاد منه 120 فناناً ممن فقدوا أعمالهم ولحق بهم الضرر.
- إحياء مهرجان الأغنية والموسيقى الأردني، بعد أن توقف لثمان سنوات.
- الاتفاق مع حساب الخير/ صندوق "همة وطن" على تقديم دعم مالي لحوالي 250 متضرراً في قطاع الثقافة والفنون في شهر أيلول 2020.
- إقامة موسم الأردن المسرحي (2020)، إذ شهد شهر كانون الأول 2020 تظاهرة فنية مسرحية تمثلت في انعقاد ثلاثة مهرجانات مسرحية متزامنة، وقُدّم فيها (15) عرضاً ضمن مهرجان عمون للشباب (19) ومهرجان مسرح الطفل (16) ومهرجان الأردن المسرحي (27). وشكّلت هذه التظاهرة أفضل تحدٍّ إيجابي لظروف جائحة كورونا، إذ بُثت العروض رقمياً على ثلاث منصات (منصة وزارة الثقافة، ومنصة الهيئة العربية للمسرح، ومنصة الهيئة الدولية للمسرح)، وقد أتاحت منصة الوزارة العروض مسجلة لمن فاتته فرصة المشاهدة خلال الموسم.

ولا شك في أن أداء العروض من دون جمهور يمثل تجربة لا تخلو من صعوبة، إذ يفتقد الممثل ومن ورائه المخرج لأيّ فرصة للتفاعل أو التقاط ردود الفعل على الأداء. ومع ذلك، فقد نجحت العروض بصفة عامة، وجاءت على قدر ملحوظ من الحيوية، وقدمت من خلالها مواهب جديدة أتيج لأصحابها فرصة التمثيل والإجادة فيه. كما تميّز المهرجان بانعقاد ندوات تعقيبية على العروض بمشاركة مخرجين ونقاد وأكاديميين وفي أجواء من الموضوعية والحرص المشترك على إغناء الحركة المسرحية وتطويرها. وقد لوحظ مدى الإقبال على مشاهدة العروض على منصة وزارة الثقافة.

ويضاف هذا الجهد للوزارة إلى سلسلة مشاريع جرى تنفيذها أشير لها في هذه المراجعة، وذلك للتعامل مع جائحة كورونا واکراهات التباعد والإغلاق والحجر، وذلك بتحويل

هذا الظرف الصعب إلى فرصة لاكتشاف المواهب ومنحها الفرص، وتعميم المتعة الفنية والمعرفية عبر الوسائط الرقمية، وكي يتقدم الجمهور للإسهام في صنع الثقافة وفقاً للطاقت والمكّات. ومن دواعي الأمانة والإنصاف عدّ جهد وزارة الثقافة في ظل الجائحة قصة نجاح تستحق أن تكون ملهمة لبقيّة المؤسسات الرسمية والأهلية، مهما تكن الملاحظات عليها.

خامساً: سبل التطوير والفرص والعقبات التي تواجه قطاع الثقافة

من بين الفرص التي أتاحتها أزمة "كورونا"، يبرز النجاح اللافت للبرامج الطارئة التي قدمتها وزارة الثقافة، مما يستدعي العمل لتكريسها والمراكمّة عليها. يضاف إلى ذلك ما تحقّق بجهود بقية مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمتقنين الأفراد.

كما كشفت برامج الوزارة خلال فترة الحجر المنزلي، الحجم الكبير للمواهب الإبداعية في المجتمع بفئاته المختلفة، والاهتمام الذي يبديه قطاع واسع من المجتمع بالثقافة والمعرفة، وقابلية المشاريع التي عملت الوزارة على تنفيذها للتطوير في مرحلة ما بعد الجائحة، علماً بأن لهذه المشاريع أساساً في مشاريع الوزارة المعتادة، لكن جرى تطويرها وتكييفها لتناسب ظروف الأزمة، فالمسابقات الإبداعية كانت مدرجة ضمن مشاريع الوزارة، ومنصة القراءة "الكُتبا" لها أساس في مشروع الذخيرة العربية الذي جُمّد في وقت سابق. كما أن برنامج "التراث الثقافى الوطني" له أساس في إنشاء الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة، وهو قابل للتطوير وأن تضاف إليه منصات توثق لقطاعات الثقافة جميعها.

سادساً: القدرات المالية والإمكانات المتاحة

تكشف مراجعة التقارير السابقة عن حال الثقافة، أن مسألة القدرات المالية ظلت تتصدر معوقات العمل الثقافى، وهذا الوضع يزداد سوءاً بعد الجائحة، أو على الأقل لن يكون أفضل مما كان عليه في السنوات السابقة. لذلك، أن الأوان للبحث عن موارد رديفة للموازنة الحكومية المخصصة للثقافة، ولن يتأتى هذا إلا بإعادة صندوق دعم الثقافة وتحديد موارده، وتطوير ذلك من خلال تشجيع الصناعات الثقافية التي من شأنها أن تشكل رافداً للاقتصاد الوطني، وتشجيع الوقفيات الثقافية التي يمكن أن تكون مورداً مادياً مهماً للثقافة.

سابعاً: موازنة وزارة الثقافة ومدى ربطها بالمشاريع

أصبح أسلوب إعداد موازنة الوزارة مرناً إلى حد ما، إذ يُعتمد نظام موازنة البرامج، وهذا يتيح إجراء مناقلات في مخصصات المشاريع من دون تعقيدات كبيرة، لكن هذه الميزة قد تتحول إلى عائق أمام تنفيذ المشاريع، إذ يسهل وقف أي مشروع لصالح مشروع طارئ على سبيل المثال، خاصة في ظل ضآلة المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع. وهذا أحد أسباب توقف بعض المشاريع لسنوات ثم عودتها أو استئناف العمل بها. فإيقاف مشروع ما لا يعبر دائماً عن قناعة راسخة لدى الوزارة بذلك، فقد يكون مرتبطاً بعدم رغبة المسؤول بتنفيذه، أو بسبب الاستعداد للتضحية به لصالح مشروع طارئ. فمن وجهة نظر تنظيمية علمية، ينبغي أن تركز المشاريع المطروحة على الاستراتيجية القائمة، ما يعني أن توقف أي مشروع قراراً يجانب الصواب ما لم يستنفذ المشروع مبررات وجوده، وهذا يتم من خلال عملية تقييم شاملة، وعلى أسس موضوعية، وليس ارتجالياً أو تبعاً للأهواء.

ثامناً: تحليل موازنة وزارة الثقافة لعام 2020

تعكس الأرقام الواردة في موازنة وزارة الثقافة إلى حد كبير، واقع الوزارة وإمكانيات تنفيذ برامجها ومشاريعها من عدمها. ويعول المجتمع والهيئات الثقافية والناشطون في المجال الثقافي والمثقفون على وزارة الثقافة في مجال تلبية طموحاتهم في توفير الخدمات الثقافية، وتطوير المنتجات الثقافية، ودعم قطاعات الثقافة المتعددة والمتنقلين على اختلاف تخصصاتهم.

ومن الواضح أن الوزارة تعاني من تدني مواردها المالية، مما ينعكس سلباً على قدرتها على تنفيذ العديد من مشاريعها وبرامجها، وهذا يؤكد ردها الرسمي⁴ على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي تزويده برداً على توصيات مراجعة الثقافة الواردة في تقرير حالة البلاد لعام 2019. إذ تؤكد الوزارة أنها غير قادرة على مضاعفة موازنتها كما جاء في إحدى توصيات التقرير، لارتباط الأمر بالوضع المالي للدولة بشكل عام، ورغم أن الوزارة اتخذت خطوة في طريق إعادة تفعيل قانون صندوق دعم الثقافة متمثلة في رفع مسودة لنظام معدل لنظام صندوق دعم الحركة الثقافية رقم (111) لسنة 2008، كما جاء بالرد، إلا أنه لا يوجد مؤشر على أن الصندوق سيعود، وقد مضى على وقف العمل به بقرار من رئيس الوزراء عشر سنوات. بينما بقي تنفيذ الكثير من التوصيات مرهوناً بتوفر المخصصات.

4 كتاب وزير الثقافة رقم ت/3376/3.

وبالنظر في موازنة 2020 مقارنة بموازنة 2019، يظهر أن لا تغيير يُذكر في هذا المجال، وهذا يعني بقاء أكثر المشاريع والبرامج على حالها، باستثناء برنامج الإنشاءات، وهو برنامج مهم لأنه يستهدف توفير مراكز ثقافية مؤهلة لتقديم الخدمات الثقافية للمجتمعات المحلية في المحافظات، إذ يتضمن خطة لإنشاء مركز ثقافي شامل في كل محافظة، وقد أنشئت ثلاثة مراكز في الزرقاء ومعان وإربد، واستُملك مركز في الكرك، ويجري إنشاء مركزين في جرش وعجلون، كما استُملت قطعة أرض في الطفيلة لإنشاء مركز ثقافي فيها، وكذلك الحال في محافظة مادبا، واستُملت الوزارة في عام 2019 مبنى لمركز تدريب الفنون، إلا أن الوزارة من خلال مديرياتها في المحافظات لم تتمكن من تطوير الحركة الثقافية في أرجاء المملكة، فبقيت مرافق المراكز الثقافية شبه معطلة، وبخاصة المسارح التي قلما تقدّم عليها العروض المسرحية، إذ إن الحركة المسرحية خارج العاصمة شبه معدومة.

وفي مجال الوظائف حدث تصويب لتوزيع الوظائف، إذ زادت الوظائف الإدارية والمالية سنة 2017 كثيراً على وظائف الإدارة العامة، واستقرت بدءاً من عام 2018، ويلاحظ زيادة في النفقات الرأسمالية وفق المؤشرات التقديرية في موازنة 2020⁵، مع ثبات النفقات الجارية، وهذا مرتبط بدرجة أساسية بالنفقات في مجال إنشاء المراكز الثقافية، أما موازنة البرامج والمشاريع الثقافية فبقيت إلى حد كبير كما هي عليه.

وبلغت النفقات الرأسمالية الفعلية لعام 2019 حوالي 5.164 مليون دينار، بفارق 1.983 مليون دينار عما هو مقدّر (7.147 مليون دينار)، وهذا الفرق جاء على حساب المشاريع الإنشائية، إذ قُدّرت موازنتها بـ 1.95 مليون دينار، في حين كان الإنفاق الفعلي بحدود 300 ألف دينار فقط، وإذا ما قُدّرت النفقات الرأسمالية في موازنة 2020 بـ 7.79 مليون دينار، وفي ظل الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا وتضرر الاقتصاد الأردني بشكل عام وانعكاس ذلك على موازنة الدولة، فإن ذلك من شأنه أن ينعكس بالضرورة على موازنة وزارة الثقافة، وبالتالي على مدى تنفيذها لمشاريعها وأنشطتها، وهو ما سيوضح بشكل نهائي مع نهاية العام 2020. فالمشاريع الإنشائية التي رُصد لها في موازنة الوزارة لعام 2020 حوالي 2.78 مليون دينار، على أن الوزارة تجاوزت في نسبة إنفاقها ما هو مخطط له، وذلك لإنشائها مركزين ثقافيين في عجلون وجرش⁶، خلافاً لما حدث في عام 2019، إذ لم يُستهلك من المخصصات الإنشائية سوى 15% تقريباً.

5 قانون الموازنة العامة لسنة 2020، فصل 3001. وزارة الثقافة.

6 كتاب وزارة الثقافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 31 كانون الأول 2020.

الموازنة وإدارة الموارد:

قامت وزارة الثقافة بالبحث عن موارد بديلة من ممولين دوليين ومحليين، إذ اعتمدت برامج التكيف الثقافي في مواجهة أزمة كورونا على توفير موارد خارجية، وحصلت الوزارة على حوالي نصف مليون دينار من منظمة "اليونسيف" ومنظمات دولية أخرى وبعض المؤسسات والبنوك المحلية.

وقد خُفضت موازنة الوزارة للأنشطة الرأسمالية والجارية وفق قرار مجلس الوزراء نتيجة ظروف مواجهة أزمة كورونا، وذلك بنحو 2.5 مليون دينار، ما جعل الوزارة من دون موارد تشغيلية موجهة لدعم الثقافة، كما تم تجميد نحو 60% من مخصصات مهرجان جرش بعد قرار تجميد المهرجان، علماً بأن النسبة المتبقية من موازنة المهرجان قد صُرفت على الرواتب والالتزامات الجارية، وخصص جزء منها لمهرجان الأغنية والموسيقى الأردني الذي جرى إحياءه في عام 2020.

أما موازنة مشاريع البنية التحتية فقد نُذت بالكامل في مركزي جرش وعجلون الثقافيين، وتم شراء أرض لمشروعَي المركزين الثقافيين في مادبا والطفيلة. أما مشروع مركز العقبة الثقافي الذي خصص له مليون دينار لعام 2020 فلم تتمكن وزارة الأشغال من طرح العطاء الخاص به في عام 2020 نتيجة ظروف الوباء، في حين طُرح عطاء إعداد الدراسات والمخططات.

ومن الواضح أن وزارة الثقافة تبذل ما في وسعها لتنفيذ المشاريع والبرامج الواردة في خطتها، وهو ما تضمنه ردّها بخصوص مدى تنفيذها لتوصيات تقرير حالة البلاد لعام 2019، ويمكن التماس العذر لها في تعثر تنفيذ جوانب من خطتها بسبب ظروف جائحة كورونا، في الوقت الذي يسجل لها فيه تنفيذ أنشطة لاقى بعضها نجاحاً ملموساً في فترة الحجر المنزلي، لكن ليس معلوماً على وجه اليقين سبب عدم استهلاك المبالغ المخصصة للوزارة في موازنة 2019 لغايات الإنشاء.

تاسعاً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و2019

حظيت توصيات تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و 2019، بالاهتمام من طرف وزارة الثقافة، وتلقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي رداً عليها. وتالياً وقفة مع بعض التوصيات وردود الوزارة عليها.

1. اتخاذ قرار سيادي بتفعيل الدور الثقافي للدولة، الأمر الذي يتطلب مضاعفة موازنة وزارة الثقافة، وإعادة العمل بصندوق دعم الثقافة، وتشكيل إدارة مستقلة للصندوق

يتصف عملها بالشفافية، بحيث تكون قراراتها قابلة للطعن والاعتراض عبر الوسائل القانونية.

(جاء في رد وزارة الثقافة أنها رفعت تعديلات على نظام صندوق دعم الحركة الثقافية، وتُخلى مسؤوليتها عن ضعف موازنة الوزارة).

2. تعديل التشريعات الخاصة بالثقافة بما ينسجم مع:

- تعديل نظام التنظيم الإداري لوزارة الثقافة في ما يتعلق بتشكيل لجنة التخطيط، بحيث يتألف نصفها من المثقفين ورؤساء الهيئات الثقافية، والنصف الآخر من مسؤولي الوزارة، وأن يتناوب على رئاسة اللجنة رؤساء الهيئات بشكل دوري.

(جاء في رد الوزارة أن القانون لا يسمح بأن يكون عضواً في لجنة التخطيط في الوزارة من هو غير موظف فيها، وأن تنفيذ هذا المطلب يمكن من خلال إنشاء مجلس أعلى للثقافة يسمح بذلك).

- توسيع صلاحيات لجنة التخطيط من خلال تعديل القوانين والأنظمة بشكل يحد من الفردية (سلطة الوزير أو الأمين العام) ويمنح سلطة إصدار التعليمات للجنة، بحيث يكون تفعيل هذه القوانين والأنظمة من أعمال الوزارة، وليس مرتبطاً فقط بتقديرات المسؤول الأول.

(جاء في رد الوزارة أن سلطة الوزير التقديرية مستمدة من الدستور ومن قوانين عامة لا يندرج تعديلها ضمن صلاحيات وزارة بعينها، في حين أن صلاحيات الأمين العام أكثر تقييداً).

- تعديل قانون رعاية الثقافة بحيث يسمح بالتدخل لحماية المثقفين والمبدعين ويضمن عدم توقيف مثقف أو فنان على خلفية موقف أدبي أو فني أو ثقافي يتم التعبير عنه في الأعمال الأدبية أو المنتجات الفنية.

(جاء في رد الوزارة أن موضوع توقيف المثقفين ليس من اختصاص قانون رعاية الثقافة، فهو اختصاص قانون العقوبات، أو قوانين المطبوعات والنشر، أو قانون الجرائم الإلكترونية).

- تعديل المواد (4) و(6) و(9) من نظام نشر التراث والثقافة التي توضح سياسة الوزارة في النشر ودعم النشر، والتي تقوم على استقبال أعمال جاهزة وتقييمها، بحيث يصبح التكليف بالتأليف والترجمة من صميم عمل مديرية الدراسات والنشر وألا يكون التكليف محصوراً في صلاحيات الوزير كما تنص المادتان (6) و(9) من النظام نفسه.

(التشريعات المشار إليها بقيت على حالها).

3. اتّخاذ خطوات لإصلاح العلاقة بين الدولة والهيئات الثقافية الرئيسية بما يحقق الآتي:

- اعتراف الدولة بالهيئات الثقافية الرئيسية ممثلةً للمثقفين والفنانين الأردنيين (رابطة الكتاب، ونقابة الفنانين، ورابطة الفنانين التشكيليين، واتّحاد الكتاب... إلخ)، وتعديل قوانين وتشريعات الدعم والتمويل بما يسمح بمعاملة هذه الهيئات معاملة ذات خصوصية.

(بقيت الأوضاع في هذا المجال على حالها، علماً بأن هذا المقترح يتطلب تحويل هذه الهيئات إلى نقابات مهنية).

- توفير مقرّات دائمة لهذه الهيئات، ومساعدتها على إيجاد مشاريع ذات مردود مادي بحيث تستطيع تحقيق الاستقلال المالي في المستقبل عبر منحها أراض وقروضاً ميسرة.

(الأمور في هذا المجال ما زالت على حالها، باستثناء توفير مقر لرابطة الكتاب الأردنيين. وجاء في رد الوزارة أن مواردها لا تسمح لها بتقديم قروض، في حين يمكن لها السعي لدى بيوت التمويل لتقديم مثل هذه القروض للهيئات الثقافية).

- عقد اتفاقيات بين وزارة الثقافة والهيئات الثقافية، بحيث تتلقى هذه الهيئات دعماً مالياً ثابتاً يخضع لشروط الجودة والرقابة المالية ويرتبط بمؤشرات أداء واضحة المعالم وبشكل يحافظ على استقلالية الهيئات. مع التأكيد على تصويب الأمور المالية والإدارية لهذه الهيئات، إذ يفترض بعضها إلى نظام مالي ونظام للوآزم يمكنان من ضبط آلية العمل داخلها.

(بقيت الأمور على حالها. وجاء في رد الوزارة أنها تطبّق معايير موضوعية في تقديم الدعم).

4. تحويل مجلة الأطفال "وسام" الصادرة عن الوزارة إلى قناة تلفزيونية هادفة موجهة للأطفال، ووضع خطة لسياسة القناة بحيث تحقق أرباحاً يمكن استثمارها في تغطية نفقات البرامج والفعاليات الخاصة بالطفل في الوزارة.

(جاء في رد الوزارة أن إنشاء قناة تلفزيونية ليس ضمن إمكانياتها المادية، وأن مشروعاً من هذا القبيل يحتاج إلى استثمارات كبيرة).

5. الدخول في شراكات ذات مردود ربحي مع شركات الإنتاج ونقابة الفنانين، لإنتاج أفلام ومسلسلات تتناول التاريخ الأردني في مراحلته المختلفة؛ الأمر الذي يتيح إضاءة جوانب معتمة في ما يتعلق بموضوع الهوية والتاريخ الأردنيين.

(الوضع ما زال على حاله، باستثناء دعم إنتاج عدد محدود من الأفلام التلفزيونية

القصيرة ضمن مشروع مهرجان الضيلم الأردني).

6. رفع قيمة مكافآت الكتب والأعمال الفنيّة المنشورة أو المدعومة من قبل الوزارة.

(الموضوع على حاله، بسبب ضعف الإمكانيات المادية للوزارة كما جاء في ردها).

7. إنشاء مركز متخصص في الترجمة تكون مهمته اختيار الكتب المعرفية والأكاديمية وشراء حقوقها والتعاقد مع مترجمين أكفاء، والتعاقد مع دور نشر عربية ذات توزيع جيد لإصدار ترجمات المركز في طبقات جيدة وطرحها في الأسواق بما يعود بالربح على الطرفين. وأن يقوم المركز بترجمة نماذج من الأدب الأردني إلى اللغات الأخرى، وترجمة كتب عن تاريخ الأردن وعرضها للبيع للسائحين بالتنسيق مع وزارة السياحة ومع السفارات الأردنية في الخارج. والتنسيق مع هذه السفارات لنشر إصدارات الأدباء الأردنيين وتوزيعها على المكتبات وأقسام اللغة العربية في الجامعات في دول العالم، إضافة إلى اختيار دولة أجنبية في كل عام تعقد معها الوزارة اتفاقية ترجمة متبادلة. واشترط أن يكون الملحقون الثقافيون في السفارات الأردنية من أصحاب الإنتاج الثقافي أو الفني.

(لم يتحقق شيء في هذا المجال، باستثناء اتفاق مع جامعة متشيفان، من خلال كاتبة من أصل أردني تعمل في تلك الجامعة بادرت بترجمة أعمال أردنية ونشرتها ضمن منشورات الجامعة).

عاشراً: نظرة مستقبلية

- تمثل وزارة الثقافة، لظروف تاريخية واجتماعية تتعلق بمستوى تطور المجتمع، جسماً رئيساً في الحياة الثقافية، ويزداد حضور هذا الكيان الحكومي مع واقع تدرُّر المجتمع الثقافي، وغلبة الأنشطة والمبادرات ذات الطابع الفردي، وفقدان خاصية التراكم التاريخي للفعل الثقافي.

- يُحسب لهذه الوزارة أنها لا تمثل جهازاً أيديولوجياً، ولا تصنّف المبدعين في تعاملها معهم على أساس أيديولوجي، وفي أغلب الأحيان لا يجري تصنيفهم على أساس الموقف السياسي. وإن كانت الوزارة تدور في فلك الخطاب الحكومي، فإن عمومية هذا الخطاب وربما مرونته تسمح بالابتعاد عن الصيغة الإعلامية المباشرة. هذا مع ميل متنام لدى الوزارة إلى دعم النزعة التجديدية في الثقافة والإبداع، مما يجعل الحاجة إلى وجودها مع تطوير أدائها، ضرورة حيوية.

- إذا كانت الوزارة قد نجحت بصفة عامة في التعامل مع جائحة كورونا، من خلال تفعيل أنشطتها وبرامجها عبر المنصات الرقمية، فإنّ تحديات المستقبل وحتى احتياجات الحاضر، تفرض عليها المضي في هذه الطريق، والتخفيف من جبال الأوراق وقيود البيروقراطية، وتلبية تطلعات الأجيال الجديدة في الإبداع الرقمي والإلكتروني، والحد من إنفاقها على المطبوعات الورقية، والسعي إلى الجمع بين الطباعة الورقية محدودة النسخ والنشر الإلكتروني. فمن شأن هذا التوجّه تعزيز التواصل مع العالم، فالإبداع عبر الوسائل الرقمية لا يعرف الحدود أو التوقّع، ومجاله الفضاء الرحب، وهو يخاطب سائر الثقافات ويتفاعل معها ويهجز بالمشتركات الإنسانية وقيم التعددية والانفتاح والاعتراف بالمكونات الثقافية المختلفة هنا وهناك. وهذا يتطلب في النتيجة ديناميّة جديدة وتطويراً إدارياً، وكذلك تطوير المنصات الخاصة بالوزارة كي تواكب هذا التوجّه ما إن يتم الأخذ به خياراً دائماً وثابتاً.

في سياق آخر، وباقتراب من مهمات الوزارة ومع الأخذ بما طرحه الوزير باسم الطويسي خلال عام 2020 حول أهمية إيلاء سردية تاريخ الأردن ومساره المزيد من الاهتمام والنظر الموضوعي، فإنّ إثارة هذه المسألة تستدعي التساؤل بما يتعلق بالمجال الثقافى والفكري، عن مدى الاهتمام بالرواد والمؤسسين في النصف الأول من القرن العشرين ومدى تسليط الأضواء التحليلية على أدوارهم النهضوية، والفروق بينهم، وموقع كل منهم في المسار النهضوي، وذلك انطلاقاً من الاعتراف بأدوارهم المبكرة والمهمة تاريخياً. فهناك ما يُعدّ بدايات وخطوات أولى استكشافية، وشقّ للطريق، ومحاولات تأسيسية، وهناك الإسهام في نشر فكر نهضوي وولوج درب التغيير والتجديد ووضع لبنات أولى فعلية. فالأمم الحية تُدرّس محطات تاريخها، وتتوقّف عند البدايات ومحاولات الانطلاق، وتقوم بالفحص الموضوعي للمنجزات والآثار المتحققة، ولا تكتفي بالإشادة بدور الرواد أو الاعتراف الواجب بفضلهم بغير ما تمحيص في طبيعة الأدوار والجهود، وما يقع بينهم من تمايز وتفاوت وتباين.

وعلى سبيل المثال، كان الشاعر مصطفى وهبي التل (عرار) نموذجاً تحريراً ومتمرداً، وجمع في نشاطه بين ممارسة الحمامة والاشتغال بالصحافة وكتابة الشعر، وجرى اجتذابه للعمل الحكومي ثم أقصي عنه، وهو بدوره راوح بين الاقتراب من العمل في المؤسسات الرسمية والابتعاد عنها. إلا أن ما بقي منه هو حصيلته الشعرية، ومع ما في شعره من مضمون تحرّري جريء في المجال الاجتماعي لا السياسي فقط، ومع تنقله بين حواضر عربية وغير عربية في زمن كان يعزّ فيه التنقل، إلا أنه لم يحظ بموقع ملحوظ في مسيرة تجديد الشعر العربي ويكاد الاهتمام به يقتصر على الأردن، وهذا ما يستحق التفحص والتحليل لمسيرته، ودراسة العوامل والمؤثرات التي أحاطت به، ومقارنته

بشعراء عرب آخرين عاصروه في حقبته وتركوا بصمات في الشعر العربي عابرة لأوطانهم ومجتمعاتهم.

إنها دعوة لتظهير جهود الرواد مجدداً (لا سيما أن الأجيال الجديدة بالكاد تعرف أسماء يعقوب العودات وعيسى الناعوري ومحمد صبحي أبوغنيمية وحسني فريز وروكس العزيزي وأديب عباسي وسواهم)، ووضعها موضع الدراسة والتحليل الموضوعي من غير الاكتفاء بالنظر الاحتفالي، فرواد الظواهر الثقافية يستحقون التعرف عليهم كما هم وبأكبر قدر من الأمانة والنظر الموضوعي. ومن الواجب إنتاج أفلام توثيقية جذابة عنهم لفتح أعين النشء عليهم وعلى آثارهم، بما يدفع إلى التفكير والتأمل.

- بما أن الصورة الثقافية ملمح أساس من ملامح الصورة العامة لأي بلد، ومع الإدراك المتزايد بأن الثقافة جزء من القوة الناعمة (فهي لا تقل في الأهمية عن الرياضة مثلاً)، فإن من الأهمية بمكان المضي في خيار تمكين الآثار الإبداعية الأردنية من أن تنال حظها من الترجمة إلى لغات حية، وخاصة لدى الشعوب والبلدان التي تتعاطش للتعرف على ثقافات الشعوب الأخرى (مثل اليابان، والصين، وإسبانيا، والدول الناطقة بالإسبانية، وكوريا الجنوبية)، مع ما يستلزمه ذلك من إنشاء مركز إداري للترجمة في الوزارة، على أن يستعان بالجامعات المحلية والسفارات الأردنية في الخارج وقطاع النشر الخاص، إضافة إلى تفعيل الاتفاقيات مع دول صديقة، لانطلاق هذا المشروع الطموح. علماً بأن شعوب العالم تتطلع إلى ترجمة آثارها إلى لغات أخرى، واللغة العربية جاذبة كونها اللغة السادسة في العالم وفق تصنيف الأمم المتحدة، وهو ما يتطلب إطلاق مبادرات لتبادل الترجمة مع الدول المعنية.

الحادي عشر: خلاصة

ليست وزارة الثقافة هيئة ثقافية كبيرة نسبياً تقوم بالأنشطة نفسها التي تقوم بها الهيئات الثقافية، لإثبات وجود دور للدولة في المجال الثقافي. وإذا ما كانت الحكومة العقل الناظم للدولة وتمثل الإدارة التنفيذية لها، فهذا يعني أن دور وزارة الثقافة أكبر من مجرد إقامة أنشطة، إذ يجب أن تكون العقل الناظم للشأن الثقافي في المجمل، وهذا لا يعني أن تقوم بالأنشطة الثقافية منفردة، ولا أن تلام وحدها على ضعف الأداء الثقافي في الدولة، لكنها تتحمل مسؤولية التقصير في تنظيم القطاع الثقافي، علماً بأن تنظيم هذا القطاع لا يتطلب زيادة في نفقات الوزارة، بل إن التنظيم قد يوفر موارد إضافية من خلال توحيد جهود الجهات العاملة في القطاع الثقافي وإمكاناتها. وقد تمتلك بعض المؤسسات إمكانات مادية لتنفيذ برامجها الثقافية، أكبر من الإمكانيات المتاحة للوزارة.

وقد جاهدت وزارة الثقافة خلال عام 2020 - كما في أعوام سابقة- للخروج من الحالة التي وجدت "نفسها" فيها، والتي هي أقرب إلى التهميش ضمن منظومة القطاع العام والعمل الحكومي، وذلك نظراً لسألة الميزانية المرصودة للوزارة، ولضعف التقدير الرسمي لوضع الثقافة عموماً. وأثبتت الوزارة وجودها خلال فترة الحظر لمنع تضيي وباء "كورونا" وأصاب نجاها في ذلك، ثم مضت في طريق وضع الإطار الاستراتيجي للثقافة في الأردن بمشاركة فريق وطني ومختصين في العمل الثقافي، وأعدت مجالات ثقافية كانت محتجبة، ومضت في بناء وتطوير مركزين لتدريب الفنون في عمان وإربد، وأخذت في الاعتبار أهمية التوثيق الرقمي للتراث الوطني في مجال الموسيقى والغناء بما في ذلك توثيق مواسم مهرجان جرش للثقافة والفنون وتوفير كتب ومؤلفات إبداعية رقمياً، وخطت خطوات أولى ملموسة في مجال دعم إنتاج أفلام سينمائية عبر مهرجان خاص للأفلام.

هذه الخطوات تعكس حيوية في التخطيط ودينامية في العمل، غير أن وزارة الثقافة تبقى بحاجة إلى استكمال إنشاء بنية تحتية مستدامة للثقافة، فإلى جانب أهمية بناء مراكز ثقافية في المحافظات، كان المأمول أن يتحول المركز الثقافي الملكي في عمان إلى مسرح دائم للعروض والتدريبات والورش المسرحية والعروض التشكيلية وعروض الحرف، لكن هذا المركز العريق يشكو من اضطراب في وضعه الإداري، وهو ما كشفت عنه استقالة مديره بعد مضي أقل من عام على تعيينه في المنصب.

وبموازاة ذلك فإن التشبيك مع الهيئات الثقافية والفاعلين الثقافيين يتراوح بين مدّ وجز، وتتمحور النشاطات في العاصمة بينما تشكو المناطق الأخرى من شحّ المرافق الثقافية. واذ تمضي الدولة، ووزارة الثقافة جزء منها، في تطلّعها إلى مكافحة بيئة التطرف والإرهاب، فإن غياب أو ضعف الحياة الثقافية والفنية يشكّل ثغرة في هذه الجهود، علماً بأن الحقوق الثقافية تعدّ حقوقاً أساسية وأصيلة، بمعزل عن دورها الموضوعي في مكافحة الضمنية لظواهر اجتماعية وفكرية سلبية.

الثاني عشر: التوصيات

بما أن التوصيات تتعلق بقطاع الثقافة بشكل عام، وككل، فإنها موجهة لمجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة، إذ إن وزارة الثقافة لا تمتلك القدرة على تنفيذ العديد من هذه التوصيات، لكون الوزارة جهازاً تنفيذياً غير منفتح على وضع استراتيجية ثقافية لا يملك أدوات تحقيقها، وأهمها توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة. فضلاً عن أن الحياة الثقافية لا تُعنى بها وزارة الثقافة وحدها، إذ يمكن أن يكون للوزارة دور رئيس، لكن هناك العديد من الشركاء الذين يتعاونون أحياناً مع الوزارة في إطار من حرية حركتهم في التخطيط والتنفيذ وفي اتخاذ المبادرات.

ويمكن إيراد التوصيات التالية:

1. هناك حاجة حيوية لوجود مظلة تنظيمية واسعة للقطاع الثقافي ممثلة في مجلس وطني أعلى للثقافة، بحيث يجمع في أطره الشركاء الحقيقيين كافة، ويأخذ على عاتقه رسم استراتيجية وطنية للثقافة تنبثق عنها خطط برمجية تنفيذية، ومتابعة تنفيذها زمنياً، وينبثق عن المجلس صندوق لدعم الثقافة، يشترك في الإشراف عليه ممثلو القطاعات الثقافية كافة.
2. إيجاد إطار يوحد بين الهيئات الثقافية المسجلة وفق قانون الجمعيات، مثل اتحاد الهيئات الثقافية، أو على الأقل اتحادات نوعية للمنتديات والجمعيات التي تتشابه في الأهداف.
3. تعزيز قاعدة البيانات الثقافية لقطاعات الثقافة المتعددة، وإيجاد مركز دائم لتجديد هذه القاعدة، وخاصة في قطاعات المبدعين مثل الأدباء والفنانين وغيرهم.
4. إيلاء قطاع الشباب اهتماماً خاصاً في أي استراتيجية تُعدّ لقطاع الثقافة، وإشراكهم في إعدادها.
5. التشبيك مع أندية القراءة لتشجيعها وعرض المؤلفات الأردنية على أعضائها.
6. دعم وتعزيز البرامج والمشاريع الناجحة التي تنفذها وزارة الثقافة، مثل: مكتبة الأسرة الأردنية، ومخيمات الإبداع الثقافي، وجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، ومدن الثقافة الأردنية، ودعم نشر الكتب، ودعم إنتاج الأعمال المسرحية والسينمائية والوثائقية، ومشروع التفرغ الإبداعي، والترجمة، ومسابقات الإبداع.
7. بعد أن أقر مجلس الوزراء في 6 كانون الأول 2020 نظاماً معدلاً لنظام التنظيم الإداري لوزارة الثقافة لسنة 2020، لغايات دمج المركز الثقافي الملكي ضمن هيكل الوزارة، وتحويله إلى وحدة تنظيمية فيها؛ وذلك إنفاذاً للتوجه الحكومي بإعادة

هيكلية المؤسسات الحكومية. وبعد أن أقرّ المجلس أيضاً نظام إلغاء نظام التنظيم الإداري للمركز الثقافي الملكي لسنة 2020، فإنه يؤمل في ضوء ذلك ومع حوكمة لجأت إليها الوزارة لضبط الوضع الإداري في المركز، أن يحتفظ المركز بمكانته بوصفه بيتاً للأنشطة الثقافية شبه الدائمة ومنصة لإطلاق الأفكار، ومن جهة أخرى دعم المركز بوصفه إحدى مؤسسات الوزارة من أجل إيجاد حالة مسرحية دائمة (ريبرتوار مسرحي)، والعمل على تأسيس فرقة وطنية للمسرح، تكون إطاراً عاماً للمسرحيين الذين يمكن أن يقدموا أعمالاً من خلالها، والتنسيق مع المؤسسات الوطنية الأخرى التي تمتلك مسارح.

8. أن تمضي الوزارة في استثمار الفضاء الرقمي، ووضع مشروع المتحف الرقمي للفضن التشكيلي الأردني موضع التنفيذ وكما هو مخطط له، إذ من المقرر في المرحلة الأولى عرض 3500 لوحة فنية عبر الفضاء الإلكتروني. والتنسيق في ذلك مع الجهات المعنية، وخاصة المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، وبما يضمن حقوق الملكية الفكرية للفنانين، وعدم استغلال اللوحات المعروضة من أي طرف إلا بإذن أصحابها وموافقة الوزارة.

9. التواصل مع المواهب الشابة التي اكتشفت في مسابقات الوزارة، والإسهام في معالجة المشكلات التي تواجههم، والاهتمام بأرائهم ومقترحاتهم القابلة للتنفيذ، ودعوة مديريات الثقافة في المحافظات للتواصل معهم وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بالسبل والإمكانيات المتاحة.

10. مواصلة إجراء المسابقات الناجحة التي أطلقت في ظروف الحجر المنزلي، وعلى الأخص مسابقة "موهبتي من بيتي"، والإفادة من ملاحظات الحكّمين لتطوير هذه المسابقات.

11. التنسيق مع دائرة المكتبة الوطنية، ومكتبة أمانة عمان الكبرى، ومكتبة عبد الحميد شومان، ومكتبات الجامعات، وتطوير التشريعات لإتاحة مقتنيات المكتبة الوطنية من المؤلفات المودعة لديها للمواطن.

12. تقديم الدعم المعنوي والقانوني وأي دعم آخر ممكن للمثقفين والمبدعين الذين يتعرضون للتوقيف في أمور تتعلق بحرية التعبير.

13. الاهتمام بالمشقفين والمبدعين المعسرين، وحصر أعدادهم وعناوينهم، وتقديم حوافز لهم، وتأمين العلاج الطبي لمن لا يمتلك منهم تأميناً صحياً.



- 14. مراجعة تعليمات دعم نشر الكتب بعد إجراء مراجعة موضوعية للتجربة التي بدأت في عام 1994، وإشراك أطراف العملية كافة من كتاب وناشرين وموزعين في هذه المراجعة.**
- 15. التشبيك مع الوزارات المعنية بمشاريع وزارة الثقافة التي تخاطب الأجيال الجديدة، وخاصة مع وزارتي الشباب والترفيه والتعليم.**